COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

مجلس الإفتاء الوطني الماليزي وضوابط الفتوى فيه:
دراسة وصفية نقدية

إعداد

عبدالمنان بن اسماعيل

بحث متطلب مقدّم لنيل درجة الدكتوراه
في معارف الوحي والتراث (الفقه وأصول الفقه)

كلّيّة معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

أبريل 2013م

خلاصة البحث

هذا البحث يدرس مجلس الإفتاء الوطني الماليزي وضوابط الفتوى فيه. وتتم المناقشة من خلال استخدام المنهج الوصفي النقدي لوصف حقيقة الموضوع، وتتبّع أقوال العلماء عنه ودراستها، ثم الخروج بنتيجة معقولة مناسبة. وقد استخرجت التوجيهات والقيم من الأحكام الإسلامية وربطها بالواقع الحالي للأمة الإسلامية حتى لا تبقى هذه الدراسة مجرد تنظيرات خيالية بعيدة عن واقع الأمة. واطّلع الباحث على المراجع المعتبرة في الفقه الإسلامي وأصوله للبحث عن ضوابط الفتوى لدى العلماء. وقام الباحث بالتأمّلات والنقد حول الفتاوى الصادرة من مجلس الإفتاء الوطني وعملية الإفتاء فيه، كما قام بإجراء المقابلات مع الأشخاص المعنيين بالموضوع. وينظر الباحث إلى مجلس الإفتاء الوطني الماليزي من حيث ضوابطه في الإفتاء وعضوية المجلس ومؤهلات أعضائه، وذلك بدراسة وتحليل القضايا المتعلقة بها من الجانبين النظري والتطبيقي معا. وقد استنتج الباحث أنّ مجلس الإفتاء الوطني يتمسك بضوابط الفتوى في عملية الإفتاء، اللهم إلا في بعض الأحيان قد ينزلق فلا يلتزم بها. كما أكّد الباحث من اتصاف أعضاء مجلس الإفتاء بشروط المفتي، وتأهيلهم للإفتاء غير أنه يقترح أن يناقش المتخصصون في الشريعة أمورا تتعلق بالشريعة فقط، بينما يناقش المتخصصون في العقيدة أمورا تتعلق بالعقيدة فقط، وهكذا..لئلا نفتي بما لا نعرف ولا بمالم نحط بنا خُبرا.

ABSTRACT

This research examines the Malaysian National Fatwa Council and its regulations of the fatwa, and the discussion is through the use of the descriptive method which means describing the facts of the topic, studying the Muslim scholars' opinions and finally analyzing them to come up with reasonable and acceptable results. This study has taken into account the reality of fatwa giving process in order to document procedures and challenges of the matter. The researcher considers the references in Islamic jurisprudence and Usul Fiqh in examining judgements offered by Islamic scholars. The researcher critically studies fatwas issued by the National Fatwa Council as well as examines the fatwa process. There are also interviews with people involved in the area. The researcher studies the Malaysian National Fatwa Council in terms of control or regulation and the membership in the fatwa council as well as the qualifications of its members. The researcher concludes that the National Fatwa Council in general, follows the accepted methodology in issuing a fatwa except in some cases in which, it may not conform. The members of the fatwa council are also qualified experts, and it is proposed that members who specialize in Shari^{c}ah discuss matters relating to Shari^{c}ah only, and those who specialize in ^{c}Aqidah should focus on these subjects only so that every expert offers an informed judgement when giving a fatwa.

APPROVAL PAGE

The thesis of Abdul Manan bin Ismail has been approved by the following:

_____

Mek Wok Mahmud
Supervisor

_____

Paizah Ismail
Co-Supervisor

_____

Abdul Bari Awang
Internal Examiner

_____

Shofian Ahmad
External Examiner

_____

Khalid A Saeed Al-Khateeb
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Abdul Manan bin Ismail

Signature…….. Date……...

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع 1434هـ/2013م محفوظة لِـ: عبد المنان بن اسماعيل

مجلس الإفتاء الوطني الماليزي وضوابط الفتوى فيه:

دراسة وصفية نقدية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأية صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ، أو التسجيل من دون إذنٍ مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس، وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتها التعليمية، وليس لغرض البيع العام.

٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

٤. سيزوَّد الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعادة إعلامها عند تغيره.

٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد، من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفّر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عبد المنان بن اسماعيل

التوقيع..... التاريخ.....

الشكر والتقدير

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

أودّ أن أشكر جزيل الشكر إلى أبي المرحوم داتوء الحاج إسماعيل بن عبد الله، وأمي توء فوان الحاجة شريفة بنت عبدالرحمن حفظها الله، وأب زوجتي وأمها، جيء سمن بن جيء مودا ونور عزيزة بنت أمبونج، ثم إلى زوجتي المحبوبة فائزة حنيم بنت جيء سمن، وبنتاي عَليا وأفنان، حفظهم الله جميعا.

وأسجّل شكري إلى مشرفتي الأستاذة المشاركة الدكتورة ميك ووك محمود والأستاذة المشاركة داتن الدكتورة فائزة بنت إسماعيل اللتان ساعدتاني كثيرا، وأرشدتاني إرشادا جميلا منذ بداية الكتابة إلى نهايتها. وكذلك أتوجه بالشكر للممتحن الداخلي الدكتور عبد الباري أوانج، والممتحن الخارجي الأستاذ المشارك الدكتور سفيان أحمد، على ما تفضّلا بالإرشادات والنصائح القيّمة، وكذلك الشكر للأستاذ الدكتور خالد سعيد الخطيب، جزاهم الله خير الجزاء.

أشكر أيضا إخوتي الأشقاء عبد الله فاضل، ومحمد جميل، وأحمد خيري، وأخواتي الشقيقات فوزية عزمي، وحسنة، وناجية، وخزيمة، جزاهم الله خير الجزاء.

ولا أنسى أن أوجّه تقديري وشكري إلى جميع الأساتذة والزملاء الذين ساعدوني ونصحوا لي طول الزمان، وأسأل الله تعالى أن يجزي الجميع بالفردوس الأعلى.

عبد المنان بن إسماعيل

كوالا لمبور

محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة الإجازة ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

حقوق النشر والطبع ..... و

الشكر والتقدير ..... ز

الباب الأول: المدخل 1

مقدمة 1

إشكالية الدراسة 2

أسئلة البحث 4

أهداف البحث 5

مبررات اختيار البحث 5

الدراسات السابقة 5

أهمية البحث 21

منهجية الدراسة.....22

حدود البحث 23

خطة البحث 23

الباب الثاني: نظام الإفتاء في ماليزيا 25

الفصل الأوّل: الفتوى في ماليزيا.....25

المبحث الأول: تعريف الفتوى لغة واصطلاحا 26

المبحث الثاني: تعريف الفتوى في ماليزيا 28
المبحث الثالث: التعليق على تعريف الفتوى في ماليزيا 29

الفصل الثاني: تاريخ الإفتاء في ماليزيا 33
المبحث الأول: دخول الإسلام في ماليزيا 33
المبحث الثاني: المحتلون الإنجليز وتطور التشريع الإسلامي في شبه جزيرة
ملايا.....35

الفصل الثالث: الهيكل التنظيمي للفتوى في ماليزيا.....38
المبحث الأول: هيئة الفتوى في ماليزيا ومنهج الفتوى فيها.....38
المطلب الأول: هيئة الفتوى في مستوى الولاية ومنهج الفتوى فيها 39
المطلب الثاني: مسؤولية المفتي 41
المطلب الثالث: مناهج الفتوى في الولاية 43

الباب الثالث : مجلس الإفتاء الوطني الماليزي 51
الفصل الأول: هيئة الفتوى في المستوى الوطني ومنهج الفتوى فيها.....52
المبحث الأول: وظيفة المجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا
وعلاقته بمجلس الإفتاء الوطني 53
المبحث الثاني: أهداف ووظائف مجلس الإفتاء الوطني.....56
المبحث الثالث: عملية الإفتاء في المجلس.....60
المطلب الأول: كيفية الوصول إلى الفتوى 62
المطلب الثاني: المصادر التي يرجع إليها مجلس الإفتاء.....63
المبحث الرابع: إلزامية الفتوى في ماليزيا.....66
الفصل الثاني: عضوية هيئة الفتوى والسيرة الذاتية لأعضائها 71
المبحث الأول: شروط المفتي 71

المطلب الأول: شرط الإسلام 71
المطلب الثاني: شرط التكليف 73
المطلب الثالث: شرط العدالة.....75
المطلب الرابع: شرط الذكورة.....82
المطلب الخامس: شرط الاجتهاد 84
المبحث الثاني: عضوية هيئة الفتوى.....93
المبحث الثالث: السيرة الذاتية لأعضاء المجلس 96
المطلب الأول: سيرة ذاتية لرؤساء مجلس الإفتاء الوطني 96
المطلب الثاني: السيرة الذاتية لأعضاء المجلس.....102
المبحث الرابع: كيفية اختيار أعضاء المجلس 111

الباب الرابع : ضوابط الفتوى عند مجلس الإفتاء الوطني الماليزي 114
الفصل الأول: ضوابط الفتوى عند مجلس الإفتاء الوطني الماليزي ومدى انضباطه بالضوابط 115
المبحث الأول: عدم التعجل في الفتوى.....115
المطلب الأول: مفهوم التعجّل في الفتوى 118
المطلب الثاني: المصطلحات ذات العلاقة بالتعجل.....120
المطلب الثالث: مدى انضباط المجلس بالضابط 125
المبحث الثاني: تعجيل الفتوى 126
المطلب الأول: مفهوم تعجيل الفتوى 126
المطلب الثاني: مدى انضباط المجلس بالضابط 130
المبحث الثالث: الاعتماد على الأدلة الشرعية 131
المطلب الأول: الانضباط المنهجي في فهم الواقعة 133
المطلب الثاني: الانضباط المنهجي في فهم الحكم الذي يفتى به 137
المطلب الثالث: مدى انضباط المجلس بالضابط 139

المبحث الرابع: جماعية الفتوى 141
المطلب الأول: أهداف جماعية الفتوى 143
المطلب الثاني: خطورة الفتاوى الفردية 145
المطلب الثالث: مدى انضباط المجلس بالضابط 147
المبحث الخامس: مراعاة ظروف تغير الفتوى 151
المطلب الأول: عدم مخالفة تغير الفتوى للنصوص الشرعية القطعية ... 151
المطلب الثاني: عدم مخالفته للإجماع 157
المطلب الثالث: مراعاته لمقاصد الشريعة 158
المطلب الرابع: مراعاته لمصالح الناس في ظل النصوص 166
المطلب الخامس: النظر إلى مآلات الأفعال 178
المطلب السادس: مدى انضباط المجلس بالضابط 184
المبحث السادس: وسطية الفتوى 201
المطلب الأول: مظاهر وسطية الفتوى 203
المطلب الثاني: مدى انضباط المجلس بالضابط 226
المبحث السابع: الابتعاد عن الإنكار في مسائل الاجتهاد 227
المطلب الأول: مجال الاجتهاد في الفتوى 228
المطلب الثاني: مدى انضباط المجلس بالضابط 231
المبحث الثامن: الاستفادة القصوى من المذاهب الإسلامية المعتبرة 231
المطلب الأول: مدى مشروعية إلزام المستفتي بالتزام مذهب معين 232
المطلب الثاني: مدى انضباط المجلس بالضابط 236
المبحث التاسع: مراعاة أقدار التدين في النفوس
المطلب الأول: شواهد من السنة على صحة الضابط 241
المطلب الثاني: مدى انضباط المجلس بالضابط 250

الباب الخامس: تحليل ونقد.....258

الأول: تحليل ونقد لمكانة مجلس الإفتاء الوطني الماليزي من حيث هيكله ووظائفه.....258

الثاني: تحليل ونقد لعضوية المجلس، وأهلية أعضائه وتخصصاتهم 267

الثالث: تحليل ونقد لضوابط الفتوى ومدى انضباط مجلس الإفتاء بها 275

الخاتمة 301

قائمة المصادر والمراجع 311

المدخل

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدا عبده ونبيّه ورسوله، أوّل من قام بمهام الإفتاء، أما بعد:

إنّ الله تعالى خالق الإنسان، ومدبر أمره في الدنيا والآخرة، هو صاحب الكمال المطلق، وهو المحيط بكل شيء علمًا وخبرا، لذلك كان الكمال فيما أنزل من وحي، وشرع من أحكام وآداب ترعى مصالح الجميع في دنياه وأخراه، وترعاه في كل أحوال وظروفه وبيئاته وطبائعه، واختلاف مكانه وزمانه، وربّنا الذي ختم الرسالات الإلهية برسالة رسوله الأمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، حتى انقطع الوحي الإلهي بوفاته صلى الله عليه وسلم، لم يغبْ عن علمه سبحانه ما سيجد في حياة الناس من قضايا ومسائل لم تكن كائنة في العصور الأولى، تتطلب أحكاماً شرعية، وفتاوى محمّدية، وهديًا إلهيًّا، يستضئ به المؤمن للتعامل مع القضايا المعاصرة المستجدة، حتى لا يقع في حيرة من أمره.

ومن ثَمّ، نجد أنّ شرع الله سبحانه، المنحصر في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، قد حوى من القواعد والأحكام والنصوص العامة ما يكفل سدّ حاجة البشر في حل كل معضلة ومشكلة، وبيان حكم الله عز وجل في كل ما دق وجل. والأمر يتوقف على الأهلية التي يجب أن تتوافر في المفتي العارف بنصوص الشرع، وبمظان استخراج الأحكام الجزئية، وكيفية استنباطها.

فإذا وجد في الأمة من العلماء العاملين العالمين بالنصوص الشرعية، والقواعد الأصولية والعلوم الموصلة إلى فهم كل ذلك، وطرق استنباط الأحكام الشرعية وإلمام العصر الذي يعيشه مع مكانة رفيعة من الإيمان والتقوى، والورع والبراءة من الهوى، بحيث لا يترل نصاً على مسألة إلا بعد تأنٍ، وفحص، واستقصاء، مع معرفته بأنه بإصداره أي حكم

في أي قضية لا نص فيها، إنما هو مُوَقّع عن الله سبحانه، فهو يخشى أن يتقول على الله أو على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، وهو على علم أيضا بما يترتب على الحكم الصادر منه من تحليل أو تحريم أو إيجاب أو غير ذلك من الأحكام الشرعية، وحينئذ يؤذن له بالفتوى.

وعلى المفتي أن يراعي ضوابطا للفتوى، وهذه الضوابط لا بد أن يلتزم بها المفتي أثناء استنباطه للأحكام الشرعية، و تعمد على مراعاة الضرورة أو الحاجة ورعاية المصلحة والإلمام بعلم مقاصد الشريعة و مراعاة الأعراف والعادات و مراعاة فساد الزمان و مراعاة أحوال التطور في روح العصر و الالتفات إلى مآلات الأفعال و الحذر من الوقوع تحت ضغط الواقع و التزام النصوص وعدم الاجتهاد في المسائل القطعية ومراعاة الواقع الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيرها من الأمور التي سيناقشها الباحث بالتفصيل.

وكذلك إذا كانت الفتوى جاءت من هيئة الفتوى أو ما نسمّيها بالفتوى الجماعية، ومنها الفتوى التي أصدرها مجلس الإفتاء الوطني الماليزي، فهي لا تخلو من ضوابط يجب أن يلتزمها المجلس التزاما تاما. لذلك، سينظر الباحث في هذا المجلس من حيث تنظيمه وضواط الفتوى فيه ومدى انضباطه بها.

أولا: إشكالية الدراسة

تم إنشاء مجلس الإفتاء الوطني الماليزي في سنة ١٩٧٠م وذلك بعد موافقة الملك والسلاطين في مؤتمر خاص بهم.[١] ومن أهم مهام هذا المجلس تنظيم الأعمال، وتقويم الفتاوى في ماليزيا قاطبة، ويتكون أعضاء هذا المجلس من مفت في الولايات (١٤ ولاية) التي فيها مناصب الإفتاء إضافة إلى خمسة علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية والحقوق ويختارهم الملوك والسلاطين.[٢]

[١] *Buku Tahunan Majlis Kebangsaan bagi Hal Ehwal Agama Islam Malaysia*, ١٩٧١ p. ١.

[٢] Ibid.

يختلف مجلس الإفتاء الوطني عن لجنة الإفتاء للولاية بأن الأول يتحمل مسؤولية كبيرة نيابة عن الحكومة الماليزية للفصل في كل قضية متعلقة بشؤون الدين الإسلامي وإرشاد المجتمع الماليزي قاطبة نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ويتكون أعضاؤه من مفتي الولايات الماليزية كلها. والفتوى التي يصدرها المجلس تكون باتفاق جميع المفتين الماليزين. وأما لجنة الإفتاء في الولاية فلها مسؤولية محدودة ومقصورة على الولاية فقط، ويتكون أعضاؤها من مفت للولاية مع عدد من العلماء المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية. والفتوى الصادرة من هذه اللجنة حجة مقبولة للولاية فقط ولا تتعدى إلى الولايات الأخرى.[٣]

وهذا المجلس كغيره من مجالس الإفتاء يلتزم بضوابط الفتوى، وكما هو معلوم إنّ للمتصدّي للإفتاء الصدور عن تلك الضوابط، والالتزام بها ضمانا لحسن الوصول إلى مراد الشرع في النوازل، وضمانا لحسن تطبيق ذلك المراد في الواقع الذي يعيش فيه المستفتون[٤]. ولئن سلطنا الضوء على أهم أدوات الإفتاء في العصر الراهن، فإنّنا نرى أن نتبع ذلك بتأصيل القول في أهم الضوابط التي ينبغي على من تمكن من أدوات الإفتاء مراعاتها والالتزام بها عند الهمّ بالتوقيع عن ربّ العالمين، وتعدّ هذه الضوابط في حقيقتها مجموعة من الإجراءات المنهجية والمبادئ المعرفية والوسائل الموضوعية التي تعصم الإفتاء من الحيف والحيدة، والخروج عن الجادّة، كما تصون الإفتاء من الزلات والأخطاء، فضلا عن أنّ الصدور عن هذه الضوابط والوعي بها يؤدّي إلى تحقيق المقصد الشرعي الأعظم من الإفتاء، ذلك المقصد الذي يتمثل في تحقيق قيوميّة الدين على الواقع المعاش، وتسديد الحياة بتعاليم الشرع الحنيف.[٥]

---

[٣] الدكتور أنكو أحمد زكي بن أنكو علوي، **مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية** (كوالا لمبور: دار التجديد، ط١، ٢٠٠٨م) ص ٥٩.

[٤] قطب، مصطفى سانو **"ناعة الفتوى المعاصرة: قراءة هادئة في أدواتها، وآدابها، وضوابتها، وتنظيمها في ضوء الواقع المعاصر** (كوالا لمبور: دار التجديد، ط١، ٢٠٠٨م)، ص ٢٠٥.

[٥] المرجع السابق، ص ١١٣.

لذا فلا بدّ أن نتأكد من مراعاة مجلس الإفتاء الوطني الماليزي لتلك الضوابط ونعرف مدى انضباطه بها، ونزيل التهمة من بعض الفرق تجاهه.[٦] وهذا يؤدي إلى تساؤلات حول أهلية أعضاء المجلس من حيث تخصصاتهم في البحث، ومدى استخدامهم لمناهج الفتوى الصحيحة. وهناك من يسأل عن مناهج بحث المجلس لعملية الإفتاء وكذلك مدى انضباطهم بضوابط الفتوى. وقد يسأل الناس هل هناك أي ضغط سياسي يمنع المجلس من ممارسته الإفتاء في الأحكام الشرعية؟

وبالرغم أن بعض الباحثين قد درس مسألة ضوابط الفتوى إلا أننا نشعر بقلة الدراسات الأكاديمية التي تبحث الأمر من جانبه النظري والعملي، وكيف طبق ذلك في المؤسسات الدينية المعاصرة، ولا نجد بحثا مستقلا ناقش مجلس الإفتاء الوطني الماليزي وضوابط الفتوى فيه، ومؤهلات أعضاء الفتوى فيه.

يبدو أنّ إشكالية هذا البحث تتمثّل في بيان ضوابط الفتوى عند مجلس الإفتاء الوطني الماليزي من حيث انضباطه بهذه الضوابط، لأنه لولا الانضباط بها لأصبحت الفتاوى غير مستقيمة بل هدم لدين الإسلام.

ثانيا: أسئلة البحث

إن هذا البحث يحاول الإجابة عن الأسئلة المثارة والمتعلقة بحقيقة الفتوى وضوابطها في العصر الراهن، ومن أهمها:

١- كيف تتم عملية الإفتاء في ماليزيا؟
٢- ما أهداف ووظائف مجلس الإفتاء الوطني الماليزي؟
٣- هل أعضاء مجلس الفتوى مؤهّلين للإفتاء؟ وما معايير اختيارهم فقهياً وبصورة عامة؟
٤- ما هي مناهج وضوابط الفتوى عند مجلس الإفتاء الوطني الماليزي؟

---

[٦] وما زلنا نتذكر عدم احترام بعض الناس للفتوى المتعلقة بقضية يوجا التي أصدرها مجلس الإفتاء الوطني الماليزي بحيث أن بعض الناس لم يقتنعوا بما أفتى به المجلس. ومنهم "الأخوات في الإسلام" بحيث اتهمت مجلس الإفتاء بعدم الاهتمام بشؤون الناس. انظر http://www.sisterinislam.org.my ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩

٥- ما مدى انضباط المجلس بضوابط الفتوى؟

ثالثا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١- التعريف بنظام الإفتاء في ماليزيا.

٢- التعريف بمجلس الإفتاء الوطني الماليزي، أهدافه ووظائفه.

٣- بيان عضوية مجلس الإفتاء ومؤهلاتهم.

٤- بيان مناهج وضوابط الفتوى عند مجلس الإفتاء الوطني الماليزي.

٥- التحليل النقدي لمجلس الإفتاء والضوابط المستخدمة فيه.

تلك هي أهم الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة، وتنوي الوصول إليها، لعلها تكون وسيلة لرفع شأن الفتوى وأصحابها.

رابعا: مبررات اختيار البحث

وقد اخترت موضوع ضوابط الفتوى عند مجلس الإفتاء الوطني الماليزي لأنها من أهم ما يحتاج إليه المستنبطون لأحكام الشرع في هذا العصر، خاصة الماليزيين، ولأنها أيضا تتضمن أمورا مهمة يحتاج الناس إلى بيان أحكامها مثل مشكلة عضوية مجلس الإفتاء من حيث الأهلية، والتخصص وضوابط الفتوى فيه ومدى انضباطه بهذه الضوابط.

خامسا: الدراسات السابقة

قد تحدّث الفقهاء قديما وحديثا عن الفتوى، وقلّ ما نجد بحثا أو كتابا ناقش ضوابط الفتوى في ماليزيا، خاصة في مجلس الإفتاء الوطني. ومن هذه الكتب الحديثة النافعة التي تكلّمت وناقشت الأمور المتعلقة بالفتوى هي:

وممن دخل في بحث هذا الأمر، الدكتور أنكو أحمد زكي بن أنكو علوي في كتابه "**مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية**"[٧]، حيث تحدّث المؤلف حول

[٧] الدكتور أنكو أحمد زكي بن أنكو علوي، **مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية**.

تاريخ مؤسسة الإفتاء في ماليزيا، ودورها في المجتمع. وأعطى صورة شاملة عن تطور الإفتاء الماليزي، وشمل ذلك نشأة دار الإفتاء في باهانج، وترنجانو، وكلنتان، وفيراك، وجوهور، وبرليس، ونجري سمبيلان، وسلانجور، وساراواك، والعاصمة الفدرالية، وقدح، واختتم بالمجلس الوطني لشؤون الدين الإسلامي كمرجعية للفتاوى العامة. وعرض سيرة أشهر المفتين في البلاد، ودورهم في مجال الفتوى وعلاقتهم بالدولة والمجتمع. كما تعرض لبيان الشروط والمؤهلات لمنصب المفتي في ماليزيا.

وحاول المؤلف بيان مناهج الإفتاء في ماليزيا والعلاقة بين الإفتاء، والمحاكم، والهيئات القضائية، كما شرح كيفية تعيين المفتي، وأهم الشروط التي يجب توافرها فيه. وأكّد الكاتب أن للمفتي في المجتمع الماليزي مكانة مرموقة، وشخصيته مؤثرة في الحياة العامة، سواء في المجالات السياسية أو الاجتماعية أو التربوية. ويعود هذا الأمر إلى رغبة الإنسان الماليزي المسلم في معرفة حكم الشرع في كثير من مجالات حياته.

ولم يتعرض الكاتب لمناهج الفقهاء في الفتوى وضوابطها في العصر الحديث ولم يدرس مدى انضباط مجلس الإفتاء الوطني بضوابط الفتوى و مشكلة عضوية مجلس الإفتاء من حيث الأهلية والتخصص ومناهج البحث المستخدمة.

وجاء بعد ذلك كتاب " **الفتوى بغير علم وأثرها في الأمة**"[٨] لخالد بن حمد الخريف الذي تضمن خمسة عشر فصلا، وهي تناقش تعريف الفتوى والمفتي والإفتاء، وذكر لفظ الفتوى في القرآن الكريم والسنة النبوية، ومكانة المفتي في الإسلام، وخطر التسارع إلى الفتيا، وتغريم من أفتى بغير علم وغيرها. وذكر الكاتب آثارا سيئة للفتوى بغير علم، ومنها طمس معالم الدين، والخروج على الأئمة ومنابذتهم، وتفجير وتدمير الممتلكات العامة، وقتل الأنفس المعصومة، والاستهانة بالعلماء، والتكفير واستحلال الدماء والخوض في الفتن. ونجد أن الكاتب لا يناقش ضوابط الفتوى بشكل مباشر بل ذكرها من خلال عرضه للمسائل المذكورة آنفا فقط.

---

[٨] خالد بن حمد الخريف، **الفتوى بغير علم وأثرها في الأمة**، (القاهرة: مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٨م).

وصنّف مصنّف آخر في الأمور المتعلقة بالفتوى كتاب "**منهجية الإفتاء في الفقه الإسلامي**"[٩] الذي حرّره الأستاذ الدكتور حاج عبد الصمد بن موسى والدكتور محمد شريف بشير الشريف. ويشمل جملة أوراق عمل المؤتمر الوطني، الذي نظّمه مجمع الفتاوى العالمية للإدارة والبحوث حول منهجية إصدار الفتوى في الفقه الإسلامي بالعاصمة الماليزية، كوالا لمبور. ويضم الكتاب أربعة محاور، وهي محور منهجية الفتوى لدى المذاهب الأربعة، ومحور منهجية الفتوى لدى فقهاء السلف، ومحور منهجية الفتوى لدى الفقهاء المعاصرين، ومحور منهجية الفتوى لدى مؤسسات ومجامع الفقه الإسلامي.

ومن أهم ما كتب في هذا الكتاب هو موضوع "مناهج الفتوى عند مجلس الإفتاء الوطني بماليزيا" الذي كتبه داتؤ الحاج مصطفى بن عبد الرحمن. وتكلم حول المنهج المتبع لدى المجلس في الفتوى من حيث عضوية المجلس، ومذاكراته والأصول المتبعة في الفتوى. وتكلم بشكل بسيط جدا حول منهج الفتوى لدى المجلس الذي يتركز على أساس القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والإجماع، والقياس، وأقوال الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب، و المصالح المرسلة، والعرف، والاستصحاب، وسد الذرائع، والاستحسان. و لم يتطرق إلى البحث حول ضوابط الفتوى بشكل منظّم و لم يتعرض لدراسة مجلس الإفتاء الوطني الماليزي من حيث الضوابط المتبعة، ومدى انضباط المجلس بضوابط الفتوى، و مشكلة عضوية مجلس الإفتاء من حيث الأهلية والتخصص ومناهج البحث المستخدمة.

وألّف الأستاذ الدكتور (داتؤ) قطب مصطفى سانو كتاب "**صناعة الفتوى المعاصرة: قراءة هادئة في أدواتها، وآدابها، وضوابطها، وتنظيمها في ضوء الواقع المعاصر**"[١٠] حيث تعرض في هذا الكتاب للحديث عن مصطلح صناعة الفتوى، وعلاقة الفتوى بالاجتهاد والقضاء ومجالاتها، وأهميتها. ثم تعرض لتقديم قراءة نقديّة متأنية هادئة تروم ضبط أدواتها في المدوّنات الأصولية القديمة والمعاصرة، وإبراز آدابها، وتحرير ضوابطها

---

[٩] عبد الصمد موسى، الأستاذ الدكتور، **منهجية الإفتاء في الفقه الإسلامي** (كوالا لمبور: دار التجديد، ط١ ٢٠٠٨م).

[١٠] قطب، مصطفى سانو، **صناعة الفتوى المعاصرة: قراءة هادئة في أدواتها، وآدابها، وضوابطها، وتنظيمها في ضوء الواقع المعاصر**.

وتنظيمها في ضوء الواقع المعاصر. وهذه الضوابط هي التفريق بين الثوابت والمتغيرات، والابتعاد عن الإنكار في مسائل الاجتهاد، ومراعاة واستحضار مقاصد الشرع، والالتفات إلى مآلات الأفعال، ومراعاة الواقع الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم، ومراعاة العادات والتقاليد والأعراف الصحيحة، والاستفادة القصوى من المذاهب الإسلامية المعتبرة، ومراعاة أقدار التدين في النفوس، والابتعاد عن استيراد الفتاوى وتصديرها خارج بيئاتها، والتفريق بين المسائل العامة والمسائل الخاصة.

ويُعدُّ هذا الكتاب ممتازا في مجاله، ويتّسم بالإيجاز والوضوح في هذا الموضوع، بيد أنّ الكاتب لا يتعرض لتفصيل القول حول ضابط عدم تأخر إصدار الفتوى، نعم هذا الكتاب لا يتكلم عن ضوابط الفتوى في ماليزيا، مما يتيح للباحث الفرصة في أن يتناول هذا الموضوع بالتفصيل.

وكتب الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي "**موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر**"[١١] حيث تعرض المؤلف في هذا الكتاب للحديث عن ضوابط الفتوى بالنوازل والعمل الفقهي. وذكر فيها عشر ضوابط ومنها: مراعاة الضرورة أو الحاجة، ورعاية المصلحة، ومراعاة الأعراف والعادات، ودفع المفاسد ودرء المضار، ومراعاة فساد الزمان، ومراعاة أحوال التطور في روح العصر، والتزام ميزان العدالة. ولم يتعرض لتفصيل القول في الضوابط المتبعة، ومدى انضباط المجلس بضوابط الفتوى، ومشكلة عضوية مجلس الإفتاء من حيث الأهلية والتخصص ومناهج البحث المستخدمة، لا في ماليزيا ولا في غيرها.

وثمة أيضا كتاب "**صناعة الفتوى وفقه الأقليات**"[١٢] لمعالي الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيّه، بيّن فيه أنّ درجة الإفتاء في سلّم الشريعة منيفة، ومرتبة صاحبه مرتبة شريفة، وكان فنّ النوازل والفتاوى من الفنون الأصيلة في الفقه الإسلامي، والتي اشتهرت إلى جانب النصوص والشروح والتعليقات. وأوضح أن لكل زمان نوازله وفتاويه، تنوعت بتنوع الحوادث والوقائع، وتعددت بتعدد اجتهادات المجتهدين، واختلاف أهل الصنائع. وبيّن أيضا أننا في أمسّ الحاجة في هذا الأوان لضبط الفتاوى، التي تراوحت

---

[١١] الزحيلي، الأستاذ الدكتور وهبة، **موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر** (دمشق: دار المكتبي، ٢٠٠٧م).

[١٢] الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، **صناعة الفتوى وفقه الأقليات** (جدة: دار المنهاج، ط١، ٢٠٠٧م).

بين شدة في غير موضعها، وسهولة في غير محلها، فاستحالت السهولة إلى تساهل، والشدة إلى غلو وتنطع. وإنما ذلك ناشئ عن عدم الإلمام بأصول الفتوى عند الأوائل من مجتهدين ومقلدين، ولذا يرى المؤلف أنّ من أهم نوازل الفقه في هذا الزمان ما يتعلق بفقه الأقليات لمسيس الحاجة إليه، حيث إن أوضاع الأقليات المسلمة تقتضي فتاوى معاصرة، تجيب على أسئلة الزمان والمكان، والتي ليست بالضرورة عين النوازل التي أفتى فيها الأوائل ولكنها قد تكون لها بها وشيجة قربى وصلة نسب، يدركها البصير الذي مارس علوم الشريعة حتى استقامت له السبل، واستبانت له الطرق، فألحق الفروع بالأصول، وسلك طريق الاستنباط للموازنة بين المنقول والمعقول.

ووضع المؤلف قواعد كبرى يحتاجها الفقيه في فقه الأقليات وهي قاعدة التيسير، وقاعدة تغير الفتوى بتغير الزمان، وتنزيل الحاجة منزلة الضرورة، والعرف، وتحقيق المناط، والنظر في المآلات وتنزيل جماعة المسلمين منزلة القاضي. وهذه القواعد نعتبرها ضوابطا وضعها الشيخ للفتوى. و لم يتعرض الكاتب في بيان الضوابط المتبعة ومدى انضباط المجلس بضوابط الفتوى و مشكلة عضوية مجلس الإفتاء من حيث الأهلية والتخصص ومناهج البحث المستخدمة، لا في فقه الأقليات ولا في ماليزيا.

ومن ضمن ما كُتِب حول ضوابط الفتوى أيضا، كتيّب " **معايير الوسطية في الفتوى**"[١٣] لمعالي الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيّه، ويضع المؤلف معاييرا للفتوى الوسطية من خلال أصول وقواعد محددة تحكم فتاوى المفتي: بناها على أربع قواعد هي، قاعدة تغير الفتوى بتغير الزمان حيث قال بأن الزمان مركب من اثنين: التغيير والاستمرار وإذا اختل هذا التوازن اختل الوضع، وقاعدة العرف حيث أنه اقتبس قول من قال بأنه ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما بظاهر الرواية ويتركا العرف، وقاعدة النظر في المآلات حيث قال الشاطبي: النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا سواء كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعا

---

[١٣] ابن بيّه، معالي الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، **معايير الوسطية في الفتوى** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط١، ٢٠٠٦م).

لمصلحة فيه تستجلب أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به ولكن له مآل على خلاف ذلك، وقاعدة تحقيق المناط في الأشخاص والأنواع.

واقتصر المؤلف في أربع قواعد فقط دون تطرق إلى قواعد أخرى. بل لم يتطرق إلى ضوابط الفتوى في العصر الحديث بالتفصيل، و لم يتعرض لبيان ضوابط الفتوى في ماليزيا.

ومما كُتِبَ في هذا الموضوع **"ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة"**[١٤] للدكتور عبد المجيد محمد السوسوه، وهو بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد الثاني والستون. وتناول هذا البحث دراسة ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة مركزة في سبعة ضوابط وهي: توفر أهلية الإفتاء، والتحلي بآداب الفتوى، والالتزام بمنهجية الفتوى، والتيسير في الفتوى، ومراعاة المصالح في ظل النصوص، والبعد عن التقيد المذهبي وجماعية الفتوى. وبيّن الباحث كل هذه الضوابط السبعة بالتفصيل، فعلى سبيل المثال نجد أنه قد أوضح ضابط تيسير الفتوى ببيان معنى التيسير ومظاهره من الوسطية في الفتوى، وتقديم الأيسر على الأحوط، والتضييق في الإيجاب والتحريم، والتيسير فيما تعم بها البلوى وتتبع الرخص والإفتاء بها. ولكن هناك ضوابط أخرى لم يتطرق إليها الباحث كضابط التفريق بين الثوابت والمتغيرات، وضابط مراعاة الواقع الفكري، والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي وغيرهما. ولا يبحث الباحث الضوابط المتبعة ومدى انضباط المجلس بضوابط الفتوى، و مشكلة عضوية مجلس الإفتاء من حيث الأهلية والتخصص ومناهج البحث المستخدمة، لا في ماليزيا ولا في غيرها من البلدان.

وكتب الدكتور محمد فردوس نور الهدى كتاب **"آثار الظروف الاجتماعية على الفتاوى الشرعية: ماليزيا نموذجا"**[١٥] حيث تعرض المؤلف في هذا الكتاب لبيان الفتاوى الشرعية التي أصدرتها المؤسسة التابعة للدولة الماليزية، والتي تهتم بشؤون الفتوى في البلاد،

---

[١٤] السوسوه، الدكتور عبد المجيد محمد، ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، العدد ٦٢، الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٥م).

[١٥] الدكتور محمد فردوس نور الهدى، **آثار الظروف الاجتماعية على الفتاوى الشرعية: ماليزيا نموذجا** (كوالا لمبور: الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٢٠٠٣م).

وهي هيئة الفتوى في المجلس الوطني للشؤون الإسلامية بماليزيا. ودرس تلك الفتاوى في الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٩٠ من ناحية النصوص، وأدلتها ومصادرها والحجج التي أوردها أعضاء الهيئة عند مناقشتهم لها، حتى تتبين الناحية المرجعية ومدى التزام تلك الفتاوى بالمذهب الشافعي، ومدى اعتبارها لأساس المصلحة.

وقد حلّل الكاتب بعض فتاوى الهيئة من فتاوى العبادات والاقتصاد والسياسات وغيرها. كما تعرض لتوضيح أسس الإفتاء في مجلس الإفتاء الوطني، وترتكز هذه الأسس على القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس، ثم يليها المصلحة التي تتضمن المصالح العامة، وسد الذرائع، ومراعاة المشقة، أو التخفيف عن الناس، ومراعاة الظروف والملابسات، وتقديم المذهب الشافعي على غيره من المذاهب الإسلامية الأخرى. وقد أبرز الكاتب العلاقة المتينة بين تلك الفتاوى الشرعية والظروف الاجتماعية التي أحاطت بها. واتضح أن هذه الظروف قد أثرت على تلك الفتاوى الشرعية نفيا وإثباتا، كما أن هذا التأثير قلّب أحكام العزائم إلى رخص، وانتقل بها من باب الرخص إلى العزائم مرة أخرى حسب ما تقتضيه تلك الظروف الاجتماعية، فالفتاوى الشرعية تتغير حسب تغير الظروف والأوضاع الاجتماعية.

وبيّن أيضا أن هذه الظروف والملابسات الاجتماعية نالت من الهيئة الدراسة الكافية، وتكون الفتاوى التي تصدرها تتناسب معها، ولذلك أصدرت الهيئة تلك الفتاوى باسم الضرورة العامة حينا، وباسم السياسة الشرعية حينا، وباسم مراعاة المصالح حينا آخر، وكل ذلك عكس وعيا عميقا بتلك الظروف المحيطة بالفتوى. وأكّد البحث على أن الإفتاء لدى الهيئة قام عى أسس واضحة، ومن هذه الأسس اتباع منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال بالقرآن، والسنة، والإجماع، والقياس في استنباط الأحكام الشرعية، ومراعاة المصالح واختيار المذهب الشافعي. وهذه الأسس تتضح من خلال الدراسة لمجموعة فتاوى الهيئة، والأدلة والحجج التي أوردوها حين إصدارها. ونجد أن هذا الكتاب لا يتعرض لتفصيل القول حول سيرة ذاتية للسادة المفتين الماليزيين ولا يتكلم عن مجلس الإفتاء الوطني الماليزي من حيث الضوابط المتبعة ومدى انضباط المجلس بضوابط

الفتوى، ومشكلة عضوية مجلس الإفتاء من حيث الأهلية والتخصص ومناهج البحث المستخدمة.

وثمة أيضا كتاب آخر هو "**اختلاف الاجتهاد وتغيره وأثر ذلك في الفتيا**"[١٦] للدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي حيث تحدث عن الاجتهاد والفتيا، ويشمل على التعريف والشروط والأحكام والآداب. وتكلّم عن اختلاف الاجتهاد وتغيره وأسباب أو عوامل ذلك، ونماذج من تغير اجتهاد الصحابة والتابعين واختلافهم في الفتيا وأسبابه، واختلاف الفتيا باختلاف الاجتهاد الناتج عن الاختلاف في قواعد الاستنباط الأصولية، واختلاف الفتيا باختلاف الاجتهاد في مصادر الأحكام الشرعية المختلف فيها بين جمهور المسلمين. و لم يتطرق المؤلف إلى بيان الضوابط بالنوازل و لم يتكلم حول الضوابط المتبعة، ومدى انضباط المجلس بضوابط الفتوى و مشكلة عضوية مجلس الإفتاء من حيث الأهلية والتخصص ومناهج البحث المستخدمة.

وهاك كتاب " **أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي**"[١٧] للدكتور محمد رياض حيث قسّم الكتاب إلى ثلاثة أبواب، وخصص الباب الأول للأحكام العامة للفتوى مقسما له إلى فصلين؛ تناول في الأول كيفية انطلاق الفتوى في عهود الإسلام الأولى، في ظل نزول الوحي، وفي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وفي زمان الصحابة رضوان الله عليهم، معرجا على عصر التابعين لربط الصلة بينهم وبين إمام المذهب مالك بن أنس. وباعتبار أن هذا البحث في دائرة مذهبه، وتناول في الثاني دور المذهب المالكي في الفتوى، مشيرا إلى معنى كلمة مذهب بصفة عامة، ونشأة المذاهب الإسلامية، وأساس الخلاف بينها، وأهمية هذه المذاهب، لأنها تكون نقطة الانطلاق في فهم الشريعة، والاجتهاد فيها، ومكانة المذهب المالكي بين هذه المذاهب.

ووقف الكاتب وقفة خاصة عند منهجية الإمام مالك في الفتوى، لما اتصفت به هذه المنهجية من ضوابط للفتوى، كما تناول دور علماء المغرب في الفتوى كصلة وصل

---

[١٦] المرعشلي، الدكتور محمد عبد الرحمن، **اختلاف الاجتهاد وتغيره وأثر ذلك في الفتيا** (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣م).

[١٧] الدكتور محمد رياض، **أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي** (الرباط: د.ط، ط٣، ٢٠٠٢م).